مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

حوار الفصائل الفلسطينية في القاهرة

انطلقت أعمال الحوارالوطني الفلسطيني الشامل، بمشاركة قيادات من الفصائل الفلسطينية المختلفة، في القاهرة؛ ويشارك في الحوار 14 فصيلا، أبرزهم "فتح"و"حماس"والجبهتان الشعبيّة والديمقراطية، و"الجهاد بالإضافة إلى فصائل صغيرة أخرى، وشخصيّات مستقلّة مثل الباحث هاني المصري ورجل الأعمال منيب المصري، ورغم أجواء التفاؤل، إلّا أنّ هناك عددًا من القضايا العالقة بين الفصائل، أبرزها المحكمة الدستوريّة، وخلافات حول المحكمتين الإداريّة والإداريّة العليا، اللتين شكّلتا بمرسوم رئاسي في 11 كانون ثان 2021 ، بالإضافة إلى خشية "حماس "من تشكيل محكمة انتخابات؛ بالإضافة إلى عدم اعتراف" فتح"بإجراءات اتخذها حركة "حماس"في قطاع غزّة، أبرزها الجهازالقضائي؛ الذي تعتبره غير شرعي. كما يبرز خلاف بين الفصائل حول الأمن الذي سيحمي المراكز الانتخابية، خصوصًا في قطاع غزّة، إذ لا تعترف السلطة الفلسطينيّة ولا" فتح "بالأمن الذي شكّلته حركة" حماس "في القطاع، بعد سيطرتها عليه عام 2006؛ وبالإضافة إلى المحكمة الدستوريّة، ثمّة خلافات حول المحكمتين الإداريّة والإداريّة العليا، اللتين شكّلتا بمرسوم رئاسي في 11 كانون ثانٍ2021 ، بالإضافة إلى خشية حركة "حماس "من تشكيل محكمة انتخابات ؛كما يبرز خلاف بين الفصائل حول الأمن الذي سيحمي المراكز الانتخابية، خصوصًا في قطاع غزّة، إذ لا تعترف السلطة الفلسطينيّة ولا" فتح "بالأمن الذي شكّلته حركة" حماس "في القطاع، بعد سيطرتها عليه عام 2006.

اختتمت **الفصائل الفلسطينية** ، حوارتها في القاهرة، ضمن تحضيراتها للانتخابات العامة، واتفقت على تشكيل محكمة مختصة بقضايا الانتخابات، بالتوافق من قضاه من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة ؛"هذه المحكمة تتولى حصرا دون غيرها من الجهات القضائية، متابعة كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية ونتائجها والقضايا الناشئة عنها"، منوهة إلى أن رئيس السلطة محمود عباس سيصدر مرسوما رئاسيا بتشكيلها وتوضيح مهامها، استنادا لهذا التوافق وطبقا للقانون ؛وأن الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتولى بزيها الرسمي، تأمين مقار

الانتخابات، ويكون تواجدها وفقا للقانون، مشددا على ضرورة إطلاق الحريات العامة وإشاعة أجواء الحرية السياسية التي كفلها القانون، والإفراج الفوري عن كل المعتقلين على خلفية فصائلية أو لأسباب تتعلق بحرية الرأي؛تأكيد الالتزام بالجدول الزمني الذي حدده مرسوم الانتخابات التشريعية والرئاسية، إلى جانب إجراءها في مدينة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة دون استثناء، والتعهد باحترام وقبول نتائجها؛"كما تم الاتفاق على العودة إلى القاهرة خلال آذارالمقبل، لوضع أسس وآليات تشكيل المجلس الوطني الجديد بالانتخاب والتوافق."

ولفت البيان إلى التعهد بتوفير فرص متكافئة في أجهزة الإعلام الرسمية دون تمييز لجميع القوائم الانتخابية، إضافة إلى معالجة إفرازات الانقسام بكل جوانبها، على أسس وطنية شاملة وعادلة وخالية من مظاهر التمييز الجغرافي والسياسي من خلال لجنة يتم تشكيلها بالتوافق.

وأشار إلى أنه سيتم رفع توصية للرئيس عباس للنظر في تعديل نقاط عدة من قانون الانتخابات، وهي تخفيض رسوم التسجيل والتأمين، وطلبات الاستقالة، وعدم المحكوميات، ونسبة مشاركة النساء، وتخفيض سن الترشح.

البيان الختامي الصادر عن الحوار الوطني الفلسطيني بالقاهرة8 ، 9شباط2021 :

عقدت الفصائل الفلسطينية يومي 8 و 9شباط2021 ، اجتماعا في القاهرة ناقشت فيه بمسؤولية عالية القضايا الوطنية الملحة كافة والمخاطر التي تواجه القضية الفلسطينية وإجراء الانتخابات مستندين إلى التوافقات والاتفاقيات الفلسطينية السابقة، لاسيما وثيقة الوفاق الوطني ومخرجات اجتماع الأمناء العامين في 3 ايلول2020 ، على أن يلتزم كل طرف بهذه التوافقات، بمقدار مشاركته في التنفيذ، حيث عبر المجتمعون عن شكرهم وتقديرهم لمصر على رعايتها لهذا الاجتماع الهام، ودعمها الدائم للقضية الفلسطينية وجهودها المتواصلة لإنهاء الانقسام، واستعادة الوحدة الوطنية، وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، وقد اتفاق المجتمعون على الآتي:

1. استنادا إلى المرسوم الرئاسي الصادر في 15 يناير2021 ، فإن الشراكة الوطنية مسارا كاملا يبدأ بانتخابات المجلس التشريعي، وهي المرحلة الأولى من انتخابات المجلس الوطني،

تليه انتخابات رئاسة السلطة، ومن ثم استكمال تشكل المجلس الوطني بالانتخاب حيثما أمكن والتوافق حيث لا يمكن، وبما يضمن مشاركة الكل الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وسيتم عقد اجتماع للفصائل الفلسطينية في القاهرة خلال شهر مارس القادم بحضور رئاسة المجلس الوطني ولجنة الانتخابات المركزية، للتوافق على الأسس والآليات التي سيتم من خلالها استكمال تشكيل المجلس الوطني الجديد، بهدف تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية، وتعزيز البرنامج الوطني المقاوم انطلاقا من كوننا حركة تحرر وطني.

2. الالتزام بالجدول الزمني الذي حدده مرسوم الانتخابات التشريعية والرئاسية، مع التأكيد على إجرائها في مدينة القدس والضفة الغربية وقطاع غزة دون استثناء، والتعهد باحترام وقبول نتائجها.

3. التأكيد على دعم لجنة الانتخابات المركزية والعمل على تذليل أي معوقات تواجهها كي تتمكن من القيام بمهامها على أكمل وجه.

4. تشكيل محكمة قضايا الانتخابات بالتوافق من قضاة من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتتولى هذه المحكمة حصرا دون غيرها من الجهات القضائية متابعة كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية ونتائجها والقضايا الناشئة عنها، ويصدر الرئيس الفلسطيني مرسوما رئاسيا بتشكيلها وتوضيح مهامها استنادا لهذا التوافق وطبقا للقانون.

5. تتولى الشرطة الفلسطينية) دون غيرها(، في الضفة الغربية وقطاع غزة بزيها الرسمي، تأمين مقار الانتخابات، ويكون تواجدها وفقا للقانون.

6. اطلاق الحريات العامة وإشاعة أجواء الحرية السياسية التي كفلها القانون والإفراج الفوري عن كل المعتقلين على خلفية فصائلية أو لأسباب تتعلق بحرية الرأي، وضمان حق العمل السياسي والوطني للفصائل الفلسطينية كافة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتوقف عن ملاحقة المواطنين على خلفية الانتماء السياسي أو الرأي، بما يوفر بيئة ملائمة لإجراء انتخابات حرة

ونزيهة، ويدعو المجتمعون السيد الرئيس أبو مازن لإصدار قرار ملزم بذلك، وتشكيل لجنة رقابة وطنية لمتابعة التنفيذ.

7. ضمان توفير الحرية الكاملة للدعاية السياسية والنشر والطباعة وعقد الاجتماعات السياسية والانتخابية وتمويلها وفقا لما ورد بقانون الانتخابات دون مضايقة.

8 . ضمان حيادية الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تدخلها في الانتخابات أو الدعاية الانتخابية لأي طرف سياسي.

9 .التعهد بتوفير فرص متكافئة في أجهزة الإعلام الرسمية دون تمييز لجميع القوائم الانتخابية.

10 .معالجة إفرازات الانقسام بكل جوانبها الإنسانية والاجتماعية والوظيفية والقانونية على أسس وطنية شاملة وعادلة وخالية من كل مظاهر التمييز الجغرافي والسياسي، من خلال لجنة يتم تشكيلها بالتوافق، وتقدم تقريرها للرئيس الذي يحيلها لحكومة ما بعد انتخابات المجلس التشريعي للتنفيذ.

11. رفع توصية للرئيس للنظر في تعديل النقاط التالية لقانون الانتخابات :تخفيض رسوم التسجيل والتأمين –طلبات الاستقالة – عدم المحكوميات – نسبة مشاركة النساء – تخفيض سن الترشح.(

12. رفع توصية للمجلس التشريعي الجديد بمعالجة ملف النواب المعتقلين لدى الاحتلال.

13. اتخاذ الآليات اللازمة التي تضمن إجراء الانتخابات في القدس من جوانبها كافة بما في ذلك ترشحاً وانتخابا.

14. توجه المجتمعون بالتحية والتقدير والفخر والاعتزاز لشهداء الشعب الفلسطيني وللأسرى والاسيرات البواسل، وحث جميع القوائم الانتخابية على تمثيلهم بها والعمل على تحريرهم، مع تأكيد حرصهم على تعزيز الوحدة الوطنية وبث مشاعر الامل بين صفوف الشعب الفلسطيني الصامد في الوطن والشتات.

15. تتوجه كافة الفصائل الفلسطينية المشاركة في الاجتماع بالشكر والتقدير لمصر الشقيقة على دعمها الدائم للشعب الفلسطيني ونضاله وعلى الجهود التي بذلتها في رعاية الحوار الوطني

الفلسطيني في مراحله كافة، كما تعبر الفصائل المشاركة عن تقديرها لمتابعة الرئيس عبد الفتاح السيسي لهذه الجهود المباركة وتتوجه لسيادته للتفضل بتوجيه الجهات المعنية في مصر الشقيقة لمتابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه والمشاركة الفاعلة في الرقابة على الانتخابات الفلسطينية في مراحلها كافة.

فتح وحماس نحوتشكيل القائمة المشتركة

كشفت مصادر فلسطينية مطلعة أن محادثات تشكيل القائمة الموحدة بين فتح وحماس ستبدأ الاسبوع المقبل على ابعد تقدير في ظل الاجواء الايجابية التي سادت المحادثات التي انتهت امس في القاهرة ؛وقالت المصادر ان القاهرة ابلغت الجانبين بانها لن تسمح باستمرار الانقسام الفلسطيني؛ والذي تعتبره العاصمة المصرية تهديدا لامنها القومي ودورها الاقليمي في المنطقة العربية في ظل تغيرات متلاحقة تشهدها الاوضاع الدولية والاقليمية ؛وتابعت " ان تشكيل القائمة الموحدة يعتبر مخرجا مناسبا لفتح وحماس يخرجهما من مأزق مواجهة قوى صاعدة قد تستغل انخفاض شعبيتهما خلال فترة الانقسام الفلسطيني ما سيمكن الحركتان من الفوز باغلبية خلال الانتخابات القادمة "معتبرة ان فتح معبر رفح هو اشارة مصرية واضحة بأن الاوضاع تعود الى طبيعتها بالنسبة لغزة في حال وجود جسم شرعي فلسطيني منتخب ملتزم بقرارات الشرعية الدولية ومنظمة التحرير الفلسطينية والتزاماتها الدولية والاقليمية"؛ وكان نائب رئيس المكتب السياسي لحركة" حماس"، رئيس وفدها للحوار الوطني بالقاهرة صالح العاروي، قد قال إننا سننهي الانقسام الجغرافي والسياسي وسنبني رؤية مشتركة لمواجهة الإحتلال؛ وتابع" إننا سنقبل بنتائج الانتخابات المقبلة ونحترمها وبعد الانتخابات سنكمل المشوار"، مشيرا إلى أن الامور كانت ناضجة وهناك إحساس مشترك وكامل تجاه شعبنا ونثق أن المسيرة ستكتمل من خلال التشريعي وحكومة وحدة وطنية ومجلس وطني.

موقف حركة الجهاد

قال نافذ عزام عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد،إن موقف حركته الرافض للمشاركة بالانتخابات التشريعية كان متوقعًا ومتفقًا ومنسجمًا مع كل المواقف والبرامج السياسية السابقة

للحركة؛ وبين أن حركته رفضت المشاركة بالانتخابات لأنها ستكون ضمن النظام السياسي الموجود والمعتمد على اتفاق أوسلو ؛ولفت إلى أن بعض النقاط التي ظهرت في البيان الختامي "لم تكن كما نريد نحن وغيرنا من الفصائل"؛وأضاف" عقب تحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني كان من الضروري أن نعلن موقفنا من المشاركة في الانتخابات من عدمها،وفي الوقت نفسه لن نضع العراقيل أمام إجرائها"؛وتابع" طرحنا وجهات نظرنا خلال الإجتماعات على مدار اليومين الماضيين،وسيعقد اجتماع آخرالشهرالمقبل لمناقشة أهم وأخطر الملفات؛ وهو ملف منظمة التحريرالفلسطينية وانتخابات المجلس الوطني وهو الأمر في غاية الأهمية كون المنظمة تمثل المرجعية للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج "؛وأكد على أن هناك روح إيجابية ورغبة صادقة في الخروج من مرحلة الخلاف الداخلي،واستعادة التضامن والوحدة؛وقال"الإنفراحة في الساحة الفلسطينية ستتعززأكثر في حال الوصول لتوافق في الإجتماع القادم حول ملف منظمة التحرير."

من جهتها أصدرت **الجبهة الشعبية** لتحرير فلسطين، تعقيباً على انتهاء جلسات الحوار الوطني المنعقدة بالقاهرة ؛ وقال : ينظر وفد الجبهة الشعبية إلى أهمية استكمال جلسات الحوار الشهر القادم من أجل المعالجة الأشمل لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتوافق على تعزيز البرنامج الوطني المقاوم الذي ينظم نضالات شعبنا في مرحلة التحرر الوطني التي نعيش؛كما قدم وفد الجبهة رؤيتها للأسس التي تُبنى عليها كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني وفي القلب منه منظمة التحرير الفلسطينية باعتبار ذلك هو الأساس في العملية الديمقراطية.

تقدير إسرائيلي يتوقع فوز حماس

توقع كاتب إسرائيلي فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية القادمة،الرئاسية، والتشريعية، والمجلس الوطني؛ وقال يارون فريدمان في مقاله على موقع" زمن إسرائيل"،إن" الدعوة للانتخابات الفلسطينية تحصل فيما تشهد حماس وحدة داخلية، بينما تعاني فتح من انقسامات

داخلية، وسط تنافس على خلافة أبو مازن، وما يتخلله من استقطاب بين كوادرها في مختلف مناطق الضفة الغربية، بين الشمال والجنوب، وبين الأجهزة الأمنية والمدنية المختلفة ."

وأوضح فريدمان، خريج جامعة السوربون في باريس، ومحاضر اللغة العربية بقسم الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية بجامعة حيفا، ومعلق الشؤون العربية، أن" العنصر الذي يقسم فتح أكثر من أي شيء آخر هو التنافس بين معسكري الرئيس عباس ومحمد دحلان ، وبالتالي فإن كثيرا من أنصار السلطة الفلسطينية يحذرون أن الانتخابات قد تأتي بنتائج عكسية ."

وأكد أن" الخوف الذي ينشأ في وسائل الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أن حماس هي التي ستفوز في الانتخابات، خاصة وأن الفلسطينيين في الضفة الغربية يكررون نفس الجملة مرارا وتكرارا، ومفادها أن السلطة الفلسطينية ليست سوى هيئة فاسدة تضطهد الشعب، وتسرق أمواله، وقيادتها تتعاون مع العدو الصهيوني، الذي يساعدها على السيطرة على الفلسطينيين دون إقامة دولة مستقلة."

واستدرك بالقول إنه" يُنظرمن قبل الفلسطينيين إلى حماس على أنها حركة تدعو للقيم الإيجابية للشعب الفلسطيني، وتنادي بحكم الشريعة الإسلامية، ولا تتنازل حتى عن أرض فلسطين المحتلة"؛ وأكد أنه" بعد تجربة استمرت 14 عاما من حكم حماس في قطاع غزة، فإن الحركة تركز في دعايتها الدعائية على تحميل المسؤولية عن الوضع الاقتصادي المتدهور على عوامل خارجية، مثل توقف تدفق الأموال من قبل أبو مازن، والحصار الإسرائيلي، والعقوبات الدولية على حماس."

وأوضح أن" مشكلة أخرى تواجه إجراء الانتخابات الفلسطينية تتمثل في معارضة إسرائيل المتوقعة لإجرائها في شرقي القدس، حيث يعيش 300 ألف فلسطيني، ومن المقدر أن يكون الحل هو الإشراف الخارجي من بلد أوروبي."

وأضاف أن" أهمية انتصار حماس سيكون خطيرا بالنسبة لإسرائيل ومصر، فضلا عن كونه كارثيا على السلطة الفلسطينية، لذلك يتهم بعض الساسة الفلسطينيين أبو مازن بأنه يقوم بمغامرة خطيرة وغير ضرورية."

وختم بالقول إن" مشاركة حماس في الانتخابات لا يعني نبذها للكفاح المسلح الذي انخرطت فيه منذ تأسيسها عام1987 ، ولن تعترف بمبدأ حل الدولتين، ولن توافق على التفاوض، ما يجعل من خيار انسحاب السلطة الفلسطينية من الانتخابات مرة أخرى، وإلغائها أمرا متوقعا، مع اختلاقها لأعذار مختلفة دائما على الطاولة."

الجمهور الفلسطيني والانتخابات

أظهر **استطلاع للرأي** أجراه المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية أن هناك رغبه قوية لدى الجمهور لممارسة حقه الدستوري في انتخابات المجلس التشريعي المزمع إجراؤها في أيار القادم.

الاستطلاع الذي أجري في الفترة ما بين 5/2 – 20/1 من العام الحالي ، اظهر العديد من النتائج اللافتة، حيث اظهر رغبه الجمهور في التغيير والديمقراطية، ودعماً لمشاركه الشباب والمرآه، ويعتقد الجمهور كما تظهر نتائج الاستطلاع ان الانتخابات ستنعكس ايجابا على المستوى الاقتصادي وعلى العلاقات مع الاقليم والعالم؛ الى ذلك، اظهر الاستطلاع ان حركه فتح ستتقدم على حركه حماس بنسب ملموسه وخصوصا في المحافظات الجنوبية.

الجمهور يريد الانتخابات:

حيث أكد ما نسبته 81% من العينة أنه يؤيد إجراء الانتخابات، فيما رأى 73.8% منهم أنهم يعتقدون انها ضرورية،وقال ما نسبته 52.1% من افراد العينة انهم يعتقدون أن الانتخابات ستساهم في انهاء الانقسام، ويعتقد 59.5% منهم أن الانتخابات ستساهم في تحسين اداء السلطة الوطنية؛ واعتبر 41.2% من العينة أن هذه العملية ستكون ديمقراطية، فيما يعتقد 45.3%أن هذه العملية ستتم دون ضغوط على المرشحين أو الناخبين .ويعتقد نصف افراد العينة تقريبا أن الانتخابات ستحسن العلاقة مع الدول العظمى(52.5%) ، وأنها ستحسن العلاقة مع العالم العربي.(50.6%)

وحول امكانيه أن تغير هذه الانتخابات الاوضاع الداخلية ، قال ما نسبته 49.5% انها ستغير النظام السياسي الفلسطيني القائم حالياً، فيما يعتقد 50.2% انها ستحسن الاقتصاد الفلسطيني.
وحول امكانيه فشل الانتخابات، ذكر ما نسبته 61% أن اطرافاً خارجية ستحاول ان تؤثر عليها، فيما قال 46.2% أنها قد تفشل أصلا، اما بالنسبة للتدخل الإسرائيلي فقد قال ما نسبته 58.5%أن إسرائيل ستحاول تعطيل الانتخابات في القدس المحتلة، ولهذا فإن ما نسبته 63.7%من افراد العينة أيدوا إجراء الانتخابات في القدس عن طريق الاقتراع الالكتروني.

القائمة المشتركة والقيادات الجديدة:

وجاء رفض تشكيل قائمه مشتركه بين فتح وحماس بما نسبته 53.6% فيما ايدها32.2% ، وقد ذكر ما نسبته 51.3% أن أحد الاطراف من الحركتين قد لا يوافق على نتيجة الانتخابات.

و أعرب ما نسبته 67.7% من أفراد العينة تأييدهم لمشاركه الشباب في العملية الانتخابية، فيما أعرب ما نسبته 63.8% عن تأييده لمشاركه المرآه في العملية الديمقراطية، ولهذا فإن ما نسبته 66.3% من العينة يعتقد أن هذه الانتخابات سوف تساهم في ظهور قيادات جديدة.

قرار المحكمة الجنائية الدولية

أصدر قضاة المحكمة الجنائية الدولية قرارا ، يقضي بأن المحكمة ومقرها لاهاي لها ولاية قضائية على الأراضي الفلسطينية ما يمهد الطريق للتحقيق في جرائم حرب فيها ؛وأصدرت الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية قرارها بشأن طلب المدعية العامة فاتي بنسودا بشأن الولاية القضائية الإقليمية على فلسطين، حيث قررت بالأغلبية أنّ الاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين تشمل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام1967 ، وهي غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، على اعتبار أنّ فلسطين هي طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

و رحب وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي بقرار الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية، وشدد على أن هذا القرار سيتيح للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فتح

التحقيق الجنائي بشكل فوريٍ، والقرار تتويج للجهد الدؤوب الذي تقوم به الوزارة مع المحكمة الجنائية الدولية منذ اليوم الأول لانضمام دولة فلسطين لعضويتها عام2014 ، وأضاف أن هذا الانتصار القانوني هو ثمرة لعلاقة التعاون والتكامل التي جمعت بين المؤسسات الرسمية ومنظمات حقوق الإنسان واللجان الوطنية ضمن إطار اللجنة العليا لمتابعة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية؛وأوضح المالكي أن ما حققته دولة فلسطين أمام المحكمة الجنائية الدولية اليوم جاء تنفيذاً للاستراتيجية التي وضعتها الدبلوماسية الفلسطينية انطلاقاً من مكانة دولة فلسطين في الأمم المتحدة بعد حصولها على صفة دولة مراقب غير عضو في 29 تشرين الثاني 2012 إلى جانب عضويتها في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافية) يونيسكو (في عام 2011.

من جهته قال رئيس وزراء العدو، **بنيامين نتنياهو** :إن المحكمة الجنائية الدولية،" أثبتت مرة أخرى أنها مؤسسة سياسية وليست هيئة قضائية"؛ وقال" :في قرارها هذا نالت المحكمة من حق الدول الديمقراطية في الدفاع عن نفسها من الإرهاب وهي لعبت في مصلحة جهات تقوض الجهود الرامية إلى توسيع دائرة السلام ."

وقالت **الجنرال" راحيل دوليف**" أن "صناع القرار الإسرائيلي في جميع مستوياته يجب أن يكونوا قلقين من قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، عقب إعلانها أن لها اختصاص التحقيق في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وشرق القدس "؛ وأضافت ان القرار يعنى بثلاث تحقيقات محتملة على المحك :أولها ممارسات الجيش في حرب غزة الأخيرة2014 ، وثانيها سلوك إسرائيل في مواجهة التظاهرات على حدود غزة، وثالثها الموافقة على مشاريع البناء الاستيطاني في الضفة الغربية "؛وأن" محكمة العدل الدولية هي جنائية، لمحاكمة الأفراد الذين نفذوا إجراءات تنتهك القانون،وفي هذه الحالة فإن صانعي القرارالإسرائيلي الذين وافقوا على إقامة مستوطنة في الضفة الغربية،شكلوا انتهاكا لاتفاقية جنيف،وفي هذه الحالة يكون رئيس الوزراء أو ضباط الجيش أو قادة المستوطنين أو أي هيئة أخرى أصدرت تعليمات في هذا الصدد عرضة للمساءلة والملاحقة.

كما وأصدرت **وزارة الخارجية الأميركية** قالت فيه " أصدرت المحكمة الجنائية الدولية (ICC)قرارًا يدعي الولاية القضائية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة ، في الوقت الذي يعتري مسائل قانونية وواقعية خطيرة تحيط بقدرتها على القيام بذلك"؛ و"كما أوضحنا عندما ادعى الفلسطينيون الانضمام إلى نظام روما الأساسي في عام 2015 ، فإننا لا نعتقد أن الفلسطينيين مؤهلون كدولة ذات سيادة ، وبالتالي فهم غير مؤهلين للحصول على العضوية كدولة ، أو المشاركة كدولة في المنظمات والكيانات الدولية، أو المؤتمرات ، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية."؛و"لدينا مخاوف جدية بشأن محاولات المحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية على الأفراد الإسرائيليين .لقد اتخذت الولايات المتحدة دائمًا الموقف القائل بأن اختصاص المحكمة يجب أن يقتصر على الدول التي توافق عليها ، أو التي يحيلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة."

وقامت حكومة العدوالتوجّه إلى عشرات الدول في العالم بطلب توجيه" رسالة سريّة "للمدعّية في المحكمة الجنائيّة الدوليّة، فاتو بنسودا، كي لا تفتح تحقيقًا في جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في الأراضي المحتلّة عام1967 ،بحسب موقع" واللا"، ونقل عن مسؤولين في وزارة الخارجيّة أنّها أرسلت برقيّة مشفّرة،إلى العشرات من سفاراتها حول العالم تضمّ توجيهات للتعامل مع قرار قضاة المحكمة،الذي صدر الجمعة الماضي، ويتيح إمكانية فتح تحقيق مع إسرائيل؛ وطلبت الخارجيّة من سفرائها التوجّه إلى وزراء الخارجية أو رؤساء الحكومات في الدول التي يخدمون فيها لنشر" رسالة علنيّة للامتعاض من قرار قضاة الجنائيّة الدوليّة، وللإعلان أن فلسطين لا تعدّ دولة ."ولم تنشر إلا الولايات المتحدة وأسترالية إعلانًا كهذا.

ووضعت إسرائيل سرا قائمة بأسماء صناع قرار ومسؤولين أمنيين وضباط، الذين قد يُعتقلون خارج البلاد في حال صدور قرار عن المحكمة الجنائية الدولية تتم من خلاله المصادقة على فتح تحقيق ضد إسرائيل .وقال الصحيفة إن السلطات تصر على إبقاء هذه القائمة قيد السرية تحسبا من أن كشفها سيشكل خطرا على المشمولين فيها.

ونقل عن مسؤولين أمنيين قولهم إنه جرى الاتفاق مع عدة دول أعضاء في محكمة لاهاي على إعطاء إنذار مسبق حول عزمها اعتقال مسؤولين إسرائيليين فور وصولهم إلى هذه الدول، أو عن تقديم طلب لإصدار أمر اعتقال ضدهم .وفي موازاة ذلك، قد تطلب السلطات الإسرائيلية من أشخاص تشملهم القائمة الامتناع بشكل كامل عن السفر إلى خارج البلاد،" كي لا يورطوا الدولة باعتقالهم أو محاكمتهم."

و ناقش وزير خارجية العدو، **غابي أشكنازي** مع وزير الخارجية الأميركية انتوني بلينكن مواقف كلا الجانبين حول قرار المحكمة الجنائية الدولية الأخيرة ؛ وقال أشكنازي خلال محادثة هاتفية مع نظيره الأميركي ، إن قرار المحكمة يشكل خطرا لتضييع فرصة نادرة لدفع السلام في الشرق الأوسط "؛ وتعتبر هذه الاتصالات الأرفع حتى الآن بين إسرائيل وادارة بايدن حول الموضوع منذ صدور القرار، وهذه هي المكالمة الثانية بين أشكنازي وبلينكن منذ توليه منصبه ؛ وأشار أشكنازي أنه ناقش مع نظيره الأمريكي موضوع النووي الإيراني والجهود لوقف التموضع الإيراني في المنطقة .

وذكر موقع "i24 news" الإسرائيلي، أن وزير الجيش **بيني غانتس** أجرى محادثة مع نظيره الروسي سيرغي شويغو، واتفق معه على استمرار الحوار المهم بين البلدين بهدف الحفاظ على أمن القوات الأمنية ؛وبحسب الموقع، طرح غانتس خلال المحادثة الحاجة للعمل المشترك أمام "الطريقة التي تعمل بها المحكمة الجنائية الدولية "في لاهاي، واتفق مع شويغو على وجود أهمية للاستمرار بالعمل من أجل الحفاظ على قدرات إسرائيل وروسيا وحماية أنفسهم من أية تهديدات"؛ يُشار إلى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو،ناقشا في محادثة هاتفية الاثنين، قضايا دولية بينها شؤون الشرق الاوسط ؛بالإضافة لذلك اتفقا على الاستمرار بالتواصل بين البلدين بمختلف المستويات.

توصيات بالعمل على 4 مستويات لمنع تحقيق الجنائية

أوصى" معهد أبحاث الأمن القومي"، التابع لجامعة تل أبيب، بأن تعمل إسرائيل على 4 مستويات،في أعقاب قرار قضاة المحكمة الجنائيّة الدوليّة؛والتقرير،أعدّته رئيسة قسم القضاء

الدولي في الادّعاء العسكري سابقًا،"بنينا شربيط"باروخ؛والمستويات، هي :أولا :إجراء تحقيقات جديّة بكل ما يتعلّق بالادّعاءات ضد الجيش والقوى الأمنيّة،وثانيًا، تركيز الادعاءات القضائيّة في مستوى الصلاحيّات وتعريف جرائم الحرب، سواءً أمام المحكمة،في حديث غيررسمي، أوفي ساحة القانون الدولي؛وثالثًا،شنّ"معركة دبلوماسيّة لضمّ جهات مختلفة إلى جانب إسرائيل"،ورابعًا على المستوى السياسي،" فكلما اعتبرت المسارات)في الجنائيّة الدوليّة(مضرّة بإمكانيّة التقدّم في تسوية الصراع مع الفلسطينيّين عبر مفاوضات سياسيّة،عبر احتمال أن تمارس ضغوط على الجنائيّة الدوليّة لعدم التقدّم في التحقيق "؛في المقابل،وفي ما يتعلّق بجدول المواعيد، استبعد التقريرأن يبدأ التحقيق قريبًا" على ضوء حقيقة أن المدعيّة العامة من المفترض أن تستبدل في شهر حزيران المقبل .هناك احتمال أن تمتنع عن خطوات عمليّاتيّة في هذه المرحلة.

انتهاكات الاحتلال في كانون الثاني2021

مارست قوات الاحتلال ، منذ بداية شهر كانون الثاني 2021 حتى نهايته، انتهاكات عديدة بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأهم المعطيات حسب تقرير نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية.

والتقريريغطي الفترة الممتدة ما بين 31-1 كانون ثانٍ2021 ، استشهاد أربعة مواطنين برصاص الاحتلال ، وإصابة 71 آخرين، فيما اعتقل 255 مواطنا بينهم ثلاث سيدات.

وصادقت سلطات الاحتلال على بناء نحو 2600 وحدة استيطانية في سبع مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس، إضافة إلى استيلائها على 1008 دونمات، من أراضي المواطنين لصالح الاستيطان.

وهدمت قوات الاحتلال 22 منزلا و 36منشأة زراعية، واقتلعت ودمرت أكثر من 14 ألف شجرة، 10آلاف منها في منطقة محمية" عينون "شرق طوباس.

و أكثر من 82 اعتداء نفذها مستوطنون بحق مزارعين ورعاة أغنام ومنازل مواطنين ومركباتهم على الطرقات الرئيسية، وفي القدس واصلت سلطات الاحتلال تهويد المدينة المقدسة وطرحت عطاءات لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية، واستمرت في أعمال الحفر في ساحة البراق وقرب باب المغاربة، ضمن مشروع استكمال تهويدهما

وأقدم مساحون إسرائيليون تابعون لبدية الاحتلال في القدس، على إجراء أعمال مسح وأخذ قياسات في باحات الأقصى وفي صحن قبة الصخرة، ومنعت سلطات الاحتلال العاملين من استكمال أعمال ترميم الرخام والدعامات الداخلية في مصلى قبة الصخرة في حرم المسجد الأقصى، وهددتهم بالإبعاد وبالاعتقال في حال الاستمرار بالعمل.

ونفذ المستوطنون المتطرفون نحو 50 اقتحاما لباحات المسجد الأقصى ، واعتقال نحو 60 مواطنا من المحافظة، وطرح مخططات لبناء مئات الوحدات الاستيطانية؛ومنعت قوات الاحتلال منذ بداية العام المواطنين من الوصول إلى المسجد الأقصى بحجة الاغلاق الصحي المتعلق بانتشار فيروس كورونا، فيما سمحت لعشرات المستوطنين بتدنيس باحاته.

وأعلنت جمعية" عطيرات كوهانيم "الاستيطانية أنها تخطط لتحويل قصر المفتي الحاج أمين الحسيني في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية المحتلة إلى كنيس، ومضاعفة عدد الوحدات الاستيطانية في محيط القصر من 28 إلى 56 وحدة استيطانية.

وواصلت آليات الاحتلال، أعمال الحفر في ساحة البراق وقرب باب المغاربة، ضمن مشروع استكمال تهويد ساحة البراق وجنوب غرب المسجد الأقصى المبارك.

هدمت 4 منشآت وجدرانا وسورا ومزرعة لتربية الخيول في بلدة عناتا شمال شرقي القدس ومسكنا وبركس أغنام في برية بلدة السواحرة جنوب شرقي القدس المحتلة.

وبلغ عدد الإخطارات بالهدم والإزالة التي سلمتها قوات الاحتلال خلال شهر كانون الثاني الماضي 200 إخطار، توزعت ما بين وقف البناء وهدم منازل وغرف زراعية وخزانات مياه وبركسات وخيم وحظائر اغنام في الأغوار وقلقيلية والخليل ونابلس، وبيت لحم، واخلاء خمس عائلات وإزالة عدد من الخيام بمسافر يطا جنوب الخليل.

وهدم 22 منزلا و 36منشأة زراعية:

ورصد أكثر من 82 اعتداء نفذها مستوطنون ضد مزارعين ورعاة أغنام في مناطق مختلفة من الضفة، تنوعت ما بين الاعتداء الجسدي والرشق بالحجارة، وإصابتهم بجروح، ومنعهم من حراثة أراضيهم، والتهديد بالاستيلاء عليها؛ وتركزت هذه الاعتداءات في مناطق مسافر يطا،وأم العبر بالأغوارالشمالية،و 11انتهاكا بحق قطاع غزة

تقديم خطة خاصة للبناء الاستيطاني لادارة بايدن

قالت صحيفة يسرائيل هيوم ، إن" حكومة العدو، تعتزم تقديم اقتراح للإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن، يتعلق بخطة خاصة حول البناء الاستيطاني في الضفة الغربية"، وإن الخطة تقوم على الاستمرار في دعم الولايات المتحدة للبناء في المستوطنات كما جرى في السنوات الأربع الماضية من حكم ترامب، والتي حالت من حدوث أي احتكاكات بين الجانبين.

وتعتمد الخطة التي تم تنفيذها خلال حكم ترامب، على موافقة الإدارة الجديدة مسبقًا على البناء الاستيطاني بشكل محدود وفي مناطق صغيرة، بما يضمن أن تتم هذه العملية بشكل هادئ ومناسب لكلا الطرفين، وأن يتم الحصول على موافقة أميركية خاصة في حال تقرر بناء استيطاني واسع.

وعملت إسرائيل خلال سنوات حكم ترامب، على تنفيذ مخططات استيطانية عبر الإدارة المدنية التابعة لها، من خلال الموافقة في كل عام على 4 مخططات استيطانية إما بتوسيع مستوطنات حالية من خلال بناء المزيد من الوحدات فيها، أو بناء وحدات أخرى في مبانٍ موجودة مسبقًا.

وأشارت الصحيفة العبرية، إلى أن هذه الخطط زيادت من عدد المباني ولكن في المقابل كان هناك انخفاضًا في السيطرة على أراضٍ أخرى وضمها للمستوطنات، وكان يتم الموافقة على المخططات بعد فحصها من الحكومة.

وتعتزم إسرائيل أن تعرض على إدارة بايدن هذا المقترح، لكنها تعلم أن الإدارة الحالية ستكون أكثر صرامة من حيث حجم البناء، وفي ذات الوقت تأمل تل أبيب في أن واشنطن سترغب في تجنب الاحتكاك العلني معها بشأن هذه القضية.

وبشأن البناء في القدس وهي قضية حساسة كما تقول الصحيفة، يدعي بنيامين نتنياهو بأنه لا توجد قيود سياسية على البناء في المدينة، إلا أن مصادر سياسية قالت إنه حتى في عهد ترامب طُلب من تل أبيب قبل البناء فيها الحصول على موافقة من واشنطن.

وشهد عام 2010 حدث دبلوماسي بين جو بايدن الذي كان نائبًا للرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، ونتنياهو، بعد أن روجت بلدية القدس التابعة للسلطات الإسرائيلية، لبناء حي استيطاني في المدينة أثناء زيارة بايدن لتل أبيب، ما تسبب بأزمة وخلافات بينهما.

وهاتف وزير الخارجية الأميركي الجديد أنتوني بلينكين، نظيره الإسرائيلي غابي أشكنازي، وأكد على معارضة إدارته لأي إجراءات أحادية الجانب.

وفي غضون ذلك، قررت منظمات استيطانية تجديد تحركاتها من أجل الضغط من خلال لوبي أرض إسرائيل في الكنيست لشرعنة البؤر الاستيطانية، والضغط على الحكومة بشأن ذلك.

مستوطنون يهددون بقتل رئيس بلدية الخليل

أطلق مستوطنون متطرفون في الخليل، تهديدات بقتل رئيس بلدية المدينة تيسيرأبو سنينة؛ ودعا رئيس مستوطنة"كريات أربع"الياهو ليفمان،وعضو الكنيست موشي ابوتبول، إلى قتل رئيس بلدية الخليل ضمن حملة تحريضية شعواء،تهدف إلى تكريس عنصرية الاحتلال وسعيه لتهويد الخليل وبلدتها القديمة ؛وأشارأبوسنينة الى أنّ هذه التصريحات التحريضية ضده تأتي ردا على رفضه للقرار المجحف بحق الحرم الإبراهيمي الشريف والمتمثل في بناء مصعد داخله، والذي يمس بالإرث الإسلامي العريق،لافتا إلى أنّ القانون الدولي ينص على عدم السماح لقوى الاحتلال بالتغيير في معالم الأرض المحتلة، مؤكدا أنّ هذه التهديدات تزيده إصرارا وتحديا على استكمال مشواره النضالي في الحفاظ على هوية مدينة الخليل الفلسطينية.

الأغوار

زعم جيش العدو أن جنوده طردوا رعاة فلسطينيين من" مناطق إطلاق نار "في غور الأردن وسمحوا لمستوطنين بالمكوث في المكان نفسه والبناء فيه من دون أن يحصلوا على إذن بذلك؛ وجاءت مزاعم الجيش من خلال رده على طلب حرية المعلومات، قدمه ناشط حقوق الإنسان الإسرائيلي، المحامي إيتاي ماك، وقدم ماك الطلب في أعقاب حظر التواجد في" مناطق إطلاق نار "في الضفة الغربية بادعاء استخدامها للتدريبات على إطلاق النار، فرضه الجيش على الفلسطينيين،بينما قال الجيش إن المستوطنين يتواجدون في هذه المناطق بمصادقته؛ وأعلن جيش الاحتلال عن حوالي 45% من مساحة غور الأردن أنها" مناطق إطلاق نار .وأقيمت في غور الأردن بؤرا استيطانية عشوائية، وقسم منها يتمدد في" مناطق إطلاق النار ."

ودمرت قوات الاحتلال **خربة حمصة** في الأغوارالشمالية للمرة الرابعة خلال أسبوع بعد اقتحام عشرات من جنود الاحتلال للمنطقة ؛وإن أكثر من 25 دورية عسكرية؛ ترافقها جرافات اقتحمت خربة حمصة وشرعت بعمليات تدمير ومصادرة الخيام وبركسات ؛ طالت تسع عائلات بكامل أفرادها بعد أن قاموا في بنائها للمرة الرابعة بمساعدات محلية ودولية ؛

و يذكر أن قوات الاحتلال هدمت وفككت الأسبوع الماضي قرابة 50 منشأة تعود لـ 14عائلة من الخربة، وأخطرت سكانها بالترحيل النهائي عنها، فيما شنت قبل 3 أشهر أكبر عملية هدم وتهجير تسببت للمواطنين بخسائر تقدر بما يزيد عن 100 ألف شيقل.

وقام قناصل **وسفراء أوروبيين** بزيارة حمصة الفوقا، للتأكيد على موقف الاتحاد الأوروبي، الداعم للوجود الفلسطيني في أرضه، إضافة إلى مطالبة حكومة الاحتلال بضرورة وقف سياسة الهدم المخالفة للقانون الدولي ؛وأكد على قيام الاتحاد الأوروبي، بتوفير كل ما يلزم من احتياجات للمواطنين في حمصة الفوقا،مشدداً على استمرار الدورالأوروبي السياسي،للضغط على الاحتلال،ومنعها من استكمال مخططاتها الاستيطانية، وإلزامها بتطبيق القانون الدولي.

وأعرب **الاتحاد الأوروبي**،عن أسفه لهدم وتدمير خربة حمصة الفوقا في الأغوار الفلسطينية؛ وجاء في بيان صادرعن الناطق الرسمي باسم الاتحاد الأوروبي في بروكسل،إن قوات الاحتلال "صادرت في الأيام الأخيرة 46 مبنى تعود ملكيتها لعائلات فلسطينية في منطقة حمصة الفوقا شمال الأغوار، وذكّر الاتحاد الأوروبي بمعارضته الحازمة لسياسة الاستيطان والإجراءات المتخذة في هذا السياق، مثل عمليات النقل القسري والإخلاء وهدم المنازل والاستيلاء على المنازل، والتي يعتبرها غير قانونية بموجب القانون الدولي وباعتبارها عائقًا أمام حل الدولتين القابل للحياة.

أكدت قمة **الاتحاد الافريقي** الـ34، أن جميع المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة،بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري،غير قانونية،وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتتحدى دعوات المجتمع الدولي لوقف جميع الأنشطة الاستيطانية؛

مسار التسوية والادرة الامريكية

أكد ممثل الولايات المتحدة الأميركية لدى مجلس الأمن الدولي ضرورة الحفاظ على حل الدولتين، وضرورة الامتناع عن أي خطوات أحادية مثل ضم الأراضي؛وقال في كلمته، خلال جلسة مجلس الأمن،" إنه لا يمكن فرض السلام على أي من الطرفين والجهود الأميركية الدبلوماسية وأي تحرك يجب أن يكون بمشاركة الطرفين"؛ وأضاف أن إدارة بايدن تسعى لتجديد العلاقة مع فلسطين التي تدهورت خلال الفترة الأخيرة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح الممثلية والبعثات التي أغلقتها الإدارة الماضية؛ وأشار إلى أن إدارة بايدن تتطلع للعمل مع إسرائيل والفلسطينيين وأعضاء مجلس الأمن واللجنة الرباعية خلال الفترة المقبلة، وضرورة تهيئة المشهد من أجل التقدم قدما لتحقيق حل للصراع.

وقال البيت الأبيض :إن الرئيس الأمريكي، جو بايدن، يرى أن حل الدولتين، هو السبيل الوحيد، للتقدم نحو السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين؛ وكان القائم بأعمال المبعوث الأمريكي لدى الأمم المتحدة، قال :إن سياسة بايدن، ستكون دعم حل متفق عليه لوجود دولتين" حيث تعيش إسرائيل في سلام وأمان إلى جانب دولة فلسطينية، تنعم بمقومات البقاء"؛ إن بايدن" يعتزم إعادة الدعم للفلسطينيين، واتخاذ خطوات لإعادة فتح البعثات الدبلوماسية التي أغلقتها إدارة ترامب."

وفي أول **تعليق فلسطيني** رسمي على كلمة المندوب الامريكي بمجلس الامن؛قال ووزير الشؤون المدنية حسين الشيخ ؛ان القيادة الفلسطينية " نرحب بكلمة المندوب الامريكي في مجلس الامن والتي تضمنت رؤيا حل الدولتين وادانة ورفض الاجراءات الاحادية كالاستيطان والضم وهدم البيوت وفتح مكتب المنظمة في واشنطن وعودة الدعم المالي . ونعتبر ذلك خطوة ايجابية ممكن ان يبنى عليها ، وعودة العلاقات الى طبيعتها. "

و رحبت منظمة التحرير الفلسطينية، بقرار الإدارة الأميركية، إعادة فتح مقر بعثة المنظمة في واشنطن ؛وقال عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، أحمد مجدلاني، إن الخطوة الأميركية"إيجابية وجيدة،وتعكس جدية الإدارة الجديدة في تصحيح أخطاء الإدارة السابقة) إدارة ترامب "(؛وأن ذلك "يعكس أيضا موقف الإدارة الجديدة من عملية السلام على أساس حل الدولتين والمفاوضات، وتجنب أي خطوات أحادية الجانب."

وقال وزير الخارجية الأميركي، **أنتوني بلينكن**، إن اختراق الطريق نحو حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي مازالت طويلة، وتابع أن" الحقيقة المؤلمة هي أنه توجد طريق طويلة إلى حين نشهد اختراقا للسلام وحلا نهائيا للمشاكل بين إسرائيل والفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية؛ وكبداية، علينا أن نرى أن أي طرف لا ينفذ خطوات أحادية الجانب تجعل تقدم عملية السلام أصعب، وآمل أن نرى الجانبين يُنشئون الظروف التي تسمح بمفاوضات تقود إلى سلام"؛ وتحفظ من اعتراف إدارة الرئيس الأميركي ترامب، بسيادة إسرائيل في هضبة الجولان ؛وخلال

زيارته لقرية الزرازير في الجليل؛ عقب رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو،على تصريحات وزيرالخارجية الأميركي المتعلقة بالجولان السوري بالقول":مرتفعات الجولان كانت وستبقى جزءًا من دولة إسرائيل بتسوية أو من دون تسوية؛ لن نرجل من الجولان أبدا."

ورحب بلينكن بما يسمى" اتفاقيات أبراهام"،أي اتفاقيات التحالف وتطبيع العلاقات بين إسرائيل وبين الإمارات والبحرين، لكنه أضاف أن" هذا لا يعني أن التحديات في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين قد انتهت .وهي لن تختفي."

وأضاف بلينكن أنه" سنضطر إلى بحث ذلك، لكن قبلها يتعين على إسرائيل والفلسطينيين البحث في ذلك ."وعبر عن تأييد إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، لحل الدولتين، وقال إن هذه الطريق الوحيدة لضمان بقاء إسرائيل" دولة يهودية وديمقراطية."

وتابع أن" الحقيقة المؤلمة هي أنه توجد طريق طويلة إلى حين نشهد اختراقا للسلام وحلا نهائيا للمشاكل بين إسرائيل والفلسطينيين وإقامة دولة فلسطينية .وكبداية، علينا أن نرى أن أي طرف لا ينفذ خطوات أحادية الجانب تجعل تقدم عملية السلام أصعب .وآمل أن نرى الجانبين يُنشئون الظروف التي تسمح بمفاوضات تقود إلى سلام."

وفي إجابته على سؤال حول اعتراف إدارة ترامب بسيادة إسرائيل في الجولان المحتل، قال بلينكن إنه" إذا وضعنا جانبا المسألة القانونية، فإنه من الناحية العملية السيطرة في الجولان هام جدا لأمكن إسرائيل طالما أن الأسد يحكم في سورية وإيران وميليشياتها حاضرة هناك .وكل هذه تشكل تهديدا أمنيا كبيرا على إسرائيل .وفي حال تغير الوضع في سورية على مر الزمن، فإننا سنبحث في ذلك، لكننا لا نقترب من ذلك."

وعقب مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية على تحفظ بلينكن بالقول إن" هضبة الجولان ستبقى جزءا من دولة إسرائيل إلى الأبد .وموقف إسرائيل واضح في هذا الموضوع، وهضبة الجولان ستبقى إسرائيلية في أي سيناريو محتمل."

وعلى صلة صوّت مجلس الشيوخ الأميركي ، على قرار إبقاء سفارة الولايات المتحدة في القدس بأغلبية 97 مقابل3 ،أعضاء ؛ وغرد عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أوكلاهوما، الجمهوري جيم

إينهوف، وهو أحد المؤيدين المتطرفين لحركة التبشيريين الإنجيليين الذين دفعوا بقوة نحو ذلك قائلا" :مجلس الشيوخ يمرر عبر أغلبية ساحقة بقاء سفارة الولايات المتحدة لدى إسرائيل في القدس "؛وفي قاعة مجلس الشيوخ قال إنهوف إن" التعديل لا ينبغي أن يكون مثيرا للجدل لأي شخص .لقد كان موقفنا في الولايات المتحدة منذ 25 عاما بأن القدس هي عاصمة إسرائيل ويجب أن تكون سفارتنا في القدس."

ومن جهته قال وزير جيش العدو **بيني غانتس** :إن العودة للمفاوضات مع الفلسطينيين، يجب أن تكون مهمة أساسية للحكومة المقبلة ؛ وأكد على أن وزارته ستستمر بحماية دولة إسرائيل على جميع الحدود، وفي جميع الأماكن، مع مواصلة العمل مع الإدارة الأمريكية؛ لضمان توسيع اتفاقيات السلام مع الدول العربية، ولتعزيز أكبر قدر ممكن من جهود تشكيل اتفاق سياسي مع الفلسطينيين؛ وأضاف :نريد توسيع إنجازاتنا، مثل الاعتراف بهضبة الجولان وأكثر من ذلك، وآمل بشدة وأعتقد أن هذه الإنجازات؛ ستستمر في التوسع خلال السنوات المقبلة؛ وذكر أنه يجب أن يفهم الفلسطينيون ذلك أيضًا،ولن تساعدهم محكمة الجنايات، وتابع":الاستقرار والهدوء النسبي في مناطق الضفة الغربية، هما نتيجة لنشاط عملياتي مركز ومهني، يقوم به قادة وجنود جيش الدفاع الإسرائيلي، وباعتباري شخصًا خدم هنا لسنوات عديدة كقائد لواء وقائد فرقة، أدرك جيدًا أن المنطقة، شهدت أيضًا أيامًا من الخوف."

واقترح وزير الخارجية الروسي، **سيرغي لافروف،** في الأمم المتحدة، تطبيق الفكرة الفلسطينية القاضية بتنظيم مؤتمر دولي حول الصراع الفلسطيني /العربي – الإسرائيلي، على المستوى الوزاري، وبمشاركة الرباعية الدولية ودول خليجية ومصر والأردن، وذلك في الربيع أو الصيف ؛وذكّر لافروف أن روسيا وافقت منذ البداية على الطلب الذي تقدم به في أيلول الماضي، الرئيس عباس، لعقد مؤتمر دولي مطلع" 2021 لإطلاق عملية سلام"، وقال" :نقترح ان يعقد في ربيع – صيف 2021 مؤتمر وزاري دولي تشارك فيه روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي كأعضاء اللجنة الرباعية) للوساطة في الشرق الأوسط (وأربع دول عربية هي مصر والأردن والإمارات والبحرين وبالطبع إسرائيل وفلسطين "؛ و"من الأهمية

أيضا دعوة السعودية التي هي وراء مبادرة السلام العربية "بدون تحديد مكان أو زمان لعقد مثل هذا المؤتمر.

وقال لافروف" قد يكون هذا الاجتماع منصة لإجراء تحليل شامل للوضع ومساعدة الدول على فتح حوار "مذكرا بأن روسيا" مستعدة أيضا لان تستضيف في موسكو اجتماعا بين إسرائيل والفلسطينيين على أعلى مستوى."

وقال المنسق الأممي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، **تور وينسلار**، في كلمة أمام مجلس الأمن":أحث إسرائيل على وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية"؛ وأكد بأن المستوطنات غير قانونية، وتقوض حل الدولتين.

مسار التطبيع

أوضح الجنرال عيران ليرمان نائب رئيس معهد القدس للاستراتيجية والأمن؛ أنه" في ظل التطورات الدراماتيكية بعلاقات إسرائيل مع العالم العربي، خاصة التطبيع مع الإمارات والبحرين، والتقدم نحو السودان، والانفراج مع المغرب ودول أخرى، وربما السعودية نفسها، يجب الحرص على عدم الاستهانة بالعلاقات مع الأردن، رغم أن ثقلها الاقتصادي لإسرائيل ليس كبيرًا، لكن كلا البلدين، ومعهما تركيا، لديهم مصلحة باستخدام ميناء حيفا لنقل جزء كبير من التجارة للأردن،ومن هناك للمنطقة العربية"؛ وأكد أن"العلاقة بين إسرائيل والأردن تكتسب أهمية استراتيجية كبيرة جدا، حيث يساهم التعاون الأمني والاستخباراتي بين مخابرات البلدين، والتنسيق العسكري بين الجيشين الإسرائيلي والأردني،مساهمة حيوية في الأمن واتفاقية السلام التي لم تنتهك منذ سنوات،على طول أطول حدود إسرائيل،وقد صمدت الأجهزة الأمنية الأردنية في تنسيقها الاستخباري مع إسرائيل مرارًا في الاختبارات القاسية."؛وأوضح أنه" لا توجد عمليات مسلحة معادية لإسرائيل من الأردن، رغم أن جزءًا كبيرًا جدًا من سكانه فلسطينيون، ويضم مليون لاجئ سوري، وهذه شهادة جودة على فعالية المؤسسة الأمنية الأردنية،

وأشار إلى أن" إسرائيل مطالبة بإبعاد الأردن عن دائرة النفوذ التركي، وربما استخدام موقعه الاستراتيجي كجسر بين الخليج والبحر المتوسط، وبين مصر والعراق لدفع المصالح المشتركة مع إسرائيل، بما في ذلك إمكانية التأسيس لعلاقة مستقبلية بين إسرائيل ودول الخليج."

وأشار إلى أن" الدراسات الاستقصائية التي أجرتها معاهد الأبحاث، تظهر أنه رغم علاقات السلام مع الأردن، لكن هناك عداء عميق لإسرائيل ولليهود، مما يتطلب الحاجة لتغيير الجو العام بالأردن تجاه إسرائيل، وهذا انعكاس لما يشهده البرلمان والإعلام والخطاب العام بالمملكة، ولا يمكن وضع حد لذلك بضربة واحدة، لكن هناك طرقًا يمكن من خلالها منع الظواهر المتطرفة تدريجياً، وبث أصوات أخرى في الخطاب العام والتعليم ."
وختم بالقول أنه" على عكس مصر، فإن الأردن لم ترحب بعد بالاتفاقيات بين إسرائيل ودول الخليج والسودان والمغرب، وقد يكون لذلك أهمية رمزية،

وعلى صعيد آخر قال وزيرالشؤون الخارجية المغربي، **ناصر بوريطة**،إن وفدًا مغربيًا غادر الرباط، يوم الأحد،متوجهًا إلى إسرائيل للتنسيق بشأن مكتب الاتصال الذي سيفتتح في تل أبيب؛ وأضاف أن الافتتاح الرسمي لمكتب الاتصال المغربي في تل أبيب"مرتبط بتطور الوضع الصحي وفتح الأجواء في المغرب وإسرائيل".؛ وأن مكتب الاتصال المغربي في تل أبيب سيديره مسؤول بالنيابة، مضيفًا أنه" ليس هناك أي ممثل مغربي في إسرائيل، كل ما هنا اللحظة هو مسؤول بالنيابة."

و قال **إيلي كوهين**،وزيرالمخابرات العدو، الذي زار الخرطوم، في حديث لصحيفة" يديعوت أحرونوت"، إن فتح الدولتين، سفارتين، سيكون على الأرجح بعد حفل التوقيع على اتفاق التطبيع في واشنطن ؛وأضاف":ستعقد الدولتان اتفاقات تعاون اقتصادية وزراعية، وسيسمح للطائرات بالتحليق بحرية في سماء السودان"؛ وقال كوهين":وصلنا مع مخاوف وغادرنا ونحن راضون تماما، وأصبح الأعداء أصدقاء، ومن المهم بشكل خاص أن يرغب السودانيون بمبادرتهم

الخاصة في تعزيز التطبيع مع إسرائيل حتى بعد تغيير الحكومة في الولايات المتحدة"؛وقالت الصحيفة: إن كوهين والبرهان اتفقا على إقامة" تعاون استخباري وأمني في المستقبل القريب لكبح المنظمات الإرهابية والإسلام الراديكالي"،و"من بين القضايا الرئيسية التي أثارها كوهين مع البرهان هي عودة حوالي 6 آلاف متسلل غير شرعي إلى السودان ."

وفي السودان خرجت مظاهرات شعبية ، في أنحاء متفرقة بالسودان، تطالب بإسقاط الحكومة الانتقالية برئاسة عبد الله حمدوك،بسبب تردي الأوضاع المعيشية والاقتصادية في البلاد؛وفي الاحتجاجات ذاتها،أحرق متظاهرون سودانيون علم الاحتلال الصهيوني ،رفضا للتطبيع الرسمي الذي أعلنته الولايات المتحدة بين بلادهم وتل أبيب وأفاد شهود عيان بأن قوات الأمن أطلقت قنابل غاز مسيل للدموع،لتفريق متظاهرين أضرموا النيران في إطارات السيارات لإغلاق الشوارع الرئيسية بالولاية

وعقد وزير الخارجية الروسي، **سيرغي لافروف،** مع نظيره الأردني،أيمن الصفدي، مؤتمراً صحفياً في موسكو، حيث قال لافروف" :أن موسكو ترحب بالتطبيع بين إسرائيل، وبعض الدول العربية"؛واعتبر"أن التطبيع مع بعض الدول العربية يجب أن لا يعيق عملية حل الدولتين، وإقامة دولة فلسطينية"، معتبراً أن" المفوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، يجب أن تحظى بدعم من الرباعية الدولية، ومن العرب أنفسهم."

وأعربت **المفوضية الأوروبية،** عن أسفها من قرار جمهورية كوسوفو فتح سفارتها لدى إسرائيل في مدينة القدس؛ وقال المتحدث باسم المفوضية" ستانو بيتر"، إن" قرار كوسوفو لا ينسجم مع سياسة التكامل مع الاتحاد الأوروبي"؛ وأكد أن الاتحاد الأوروبي يرى حل الوضع في القدس"عبر المحادثات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين"؛ وأن الاتحاد الأوروبي" يؤيد حل الدولتين وأن القدس عاصمة مستقبلية للدولتين."

وكانت إسرائيل وكوسوفو قد وقعتا ، اتفاقا لإقامة علاقات دبلوماسية، وجرت مراسم التوقيع، في حفل رسمي افتراضي، بمشاركة وزير الخارجية الإسرائيلي غابي أشكنازي، ونظيرته الكوسوفية

مليزا هارادياج ستوبلا ؛وفي أيلول2020 ، أعلن الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، أن كوسوفو وإسرائيل اتفقتا على تطبيع العلاقات بينهما.

من جهة اخرى قال مسؤولون أمنيون إسرائيليون إن قرار إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، بإعادة النظر في صفقة بيع طائرات مقاتلة من طراز F35 للإمارات قد تمس بتطبيق اتفاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وأن" إلغاء الصفقة سيضر إسرائيل بشكل مباشر"، ونقل عنهم موقع "واللا "؛عنهم أن التصريحات الأميركية حول إعادة فرض عقوبات على دول عربية،بسبب انتهاكها حقوق الإنسان،"لا يخدم المصالح المركزية لهذه الفترة، وهي تشكيل جبهة موحدة وقوية ضد إيران "؛وادعى المسؤولون الإسرائيليون أنفسهم أن اتفاقيات التحالف وتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية تخدم الولايات المتحدة إستراتيجيا، لأنها" معنية ببناء تحالف معاد لإيران وتوثيق العلاقات مع الدول السنية في الشرق الأوسط."

قرارات الاعتقال اداري منذ بداية العام

رصد مركز فلسطين لدراسات الأسرى إصدار محاكم الاحتلال العسكرية أكثر من (100) قرار اعتقال اداري بحق الأسرى منذ بداية العام الجاري ؛وإن القرارات الادارية التي صدرت منذ بداية العام الجاري بلغت (105) قرار، من بينها (75) قرار تجديد اعتقال ادارى لفترات اضافية تمتد ما بين شهرين إلى 6 شهور، ووصلت الى (5) مرات لبعض الأسرى، بينما (30) قرارا ادارياً صدرت بحق أسرى لأول مرة، معظمهم أسرى محررين اعيد اعتقالهم.

وبيّن أن الأوامر الادارية خلال الشهر الماضي طالت شرائح الأسرى كافة، حيث أصدرت محكمة عوفر قرار اعتقال ادارى لمدّة 4 أشهر بحق المسن اسحق أمين يونس 77) عاماً (من رام الله، بعد أسبوع على اعتقاله من منزله ونقله الى سجن" عوفر "رغم انه يعاني من مشاكلً مزمنة في القلب والأمعاء إضافةٍ إلى أوجاعٍ حادة في الظهر.

كذلك أصدر الاحتلال قرار اعتقال ادارى بحق الطفل المريض" أمل معمر نخلة 17) "عاما (من رام الله، والذي يعاني من وضع صحي متدهور نتيجة اصابته بمرض نادر، بينما جددت الإداري

للمرة الثانية بحق الأسيرة " شروق محمد موسى البدن 26) "عاماً (من بلدة تقوع في بيت لحم، وجددت الإداري بحق القيادي في حركة الجهاد الاسلامي، الشيخ الاسير" سعيد محمود نخله " 62عاماً، من مخيم الجلزون، للقيادي الشيخ" جمال الطويل "من البيرة، لمدة ٦ أشهر.

اعتبر المركز أن سياسة الاعتقال أداة من أدوات العقاب الجماعي بحق الشعب الفلسطيني، حيث يستخدمه الاحتلال بكثافة دون مراعاة للمحاذير التي وضعها القانون الدولي والتي حدت من استخدامه، إلا في اطار ضيق وخاصه انه يستهدف شرائح المجتمع الفلسطيني كافة من نواب، وقادة فصائل، ونساء، وأطفال، ومرضى، وكبار سن، مما يعتبر استهتارا بكل الأعراف والقوانين واستخفاف بالمؤسسات الدولية.

وكشف بأن اعداد الاسرى الاداريين ارتفعت مؤخراً لتصل الى (450) أسيراً، غالبيتهم أسرى محررين قضوا فترات مختلفة داخل السجون واعيد اعتقالهم مرة اخرى، وجدد لمعظمهم لفترات اخرى، ومن بينهم (6) من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، و (3)نساء، وطفلين.

ويعتبر الاعتقال الإداري سياسة اجرامية الهدف منها استنزاف أعمار الفلسطينيين خلف القضبان دون سند قانوني، سوى الاعتبارات الامنية التي يعتمد عليها ضباط جهاز المخابرات الذي يتولى ادارة هذا الملف، ويملى التعليمات للمحاكم الصورية بإصدار الاوامر الادارية بناءً على ملفات سرية لا يسمح لاحد بالاطلاع عليها.

تقرير قائد الاستخبارات بجيش العدو" أمان"

نشر قائد الاستخبارات بجيش العدو "أمان"، اللواء تاميرهايمن، التقدير الاستخباراتي السنوي للجيش للعام2021 ؛وتشير التقديرات الى استمرار تعاظم قوة إيران وحماس وحزب الله العسكرية، رغم الكورونا ؛رجحت شعبة أمان،أن حزب الله يستعد لجولات قتال قصيرة بالشمال، وأنه يخطط للمبادرة بتصعيد محدود بالشمال،على غرارجولات التصعيد بالجنوب؛ وإن لدى حزب الله بعض المئات من الصواريخ الدقيقة، وأنه سوف يستخدمها في جولات التصعيد، التي سيحاول من خلالها الرد على استشهاد أحد عناصره على يد إسرائيل بسوريا ؛ وشدد التقديرعلى

أن ايران وحزب الله ما زالوا يبحثون عن فرص للانتقام للشهيدين سليماني وفخري زادة ؛ولفت الى أن محورالمقاومة يحاول المساس بإسرائيل في الجولان، وأن الاستخبارات أحبطت العديد من هذه المحاولات ؛ ولفت اللواء تمير في تقريره، الى إن إيران تواصل محاولاتها للتمركز العسكري في سوريا، مشيراً الى أنها تحتاج الى عامين للوصول الى انتاج القنبلة النووية.

وتشير التقديرات بخصوص قطاع غزة، إلى أن مسارين قد يؤديان إلى حرب جديدة في غزة هذا العام ؛ التقييم الأول : هو المدني، إذ يشعر سكان قطاع غزة بخيبة أمل من الوضع الاقتصادي، الذي قد يؤدي إلى التصعيد، والثاني :هو أن" نشطاء الجهاد الإسلامي الذين سيكسرون حالة الهدوء النسبي في القطاع، بإطلاق الصواريخ أو عمليات على السياج"،

وفيما يتعلق بلبنان، فإن تقييم شعبة الاستخبارات العسكرية) أمان (لعام2021 ، يشير إلى أن الصواريخ الدقيقة التي بحوزة) حزب الله (والقادرة على إصابة هدف بدقة أقل من 50 مترًا لا تزال تقدر بعشرات الصواريخ فقط.

وأضاف التقييم :بأن الجيش، يعتقد بأن إسرائيل لم تصل إلى النقطة التي يتعين عليها فيها توجيه ضربة استباقية ضد صواريخ الحزب، لأن الجيش قادر على توفير رد فعال على التهديد بشكله الحالي.

وتابع :بأن تعاظم قوة حماس و)حزب الله(، مستمر و"تقوم المنظمتان، بتكديس قدرات عسكرية عالية الجودة، مصنوعة في إيران."

مواصلة الاحتجاجات الرافضة لقرارات عباس بشأن السلطة القضائية

تجمّع عشرات المحامين الفلسطينيون، أمام مقر المجلس التشريعي الفلسطيني في رام الله؛ معبّرين عن رفضهم لقرارات صادرة عن الرئيس عباس، وتأخذ صفة القانون المحصورة لدى السلطة التشريعية، وتتعلق بالسلطة القضائية ؛وأصدر عباس في الحادي عشر من كانون الثاني الماضي، ثلاثة قرارات تتضمن تعديلات على قانون السلطة القضائية، أبرزها تغيير اختصاصات المحكمة الإدارية بشكل أصبح في إمكانها التدخل في قرارات محكمة الانتخابات،

واعتبر المحامون أن هذه القرارات لا تدخل ضمن إطار صلاحياته، بل هي من صلاحيات السلطة التشريعية بالتشاور مع القضاء.

وقال نقيب المحامين ، خلال الاعتصام، إن" هذه القرارات مسّت بالقوانين القائمة التي تعتبر من القوانين الأساسية، إذ لا يملك أحد حق تعديلها سوى المجلس التشريعي بعد التشاور مع مجلس القضاء."وبحسب النظام الأساسي الفلسطيني) الدستور(، تصدر القوانين عن المجلس التشريعي الفلسطيني، وليس عن رئيس السلطة الفلسطينية .غير أن النظام ذاته منح رئيس السلطة الفلسطينية الحق في إصدار قرارات تأخذ صفة القانون في حال عدم انعقاد المجلس التشريعي في جلساته العادية.

ولم ينعقد المجلس التشريعي منذ سنوات طويلة، بسبب الشرخ الذي حصل بين حركة فتح بزعامة عباس وحركة حماس التي تسيطر على قطاع غزة.

والاحتجاج هو الثاني خلال أقل من شهر للمحامين الذين يطالبون بالتراجع عن هذه القرارات التي كان من ضمنها أيضا تعيين رئيس جديد لمجلس القضاء الأعلى؛ونصّ أحد القرارات المتعلّق بتشكيل المحاكم النظامية، على تحويل محكمة العدل العليا إلى محكمة إدارية؛ بينما تضمن آخر أمورا مرتبطة بإحالات التقاعد وإلغاء تحديد سن التقاعد للقاضي بـ 70عاما، وجعله مفتوحا.

ويقدّر متابعون أن عدد القرارات التي أصدرها الرئيس الفلسطيني وأخذت صفة قانون، بلغت أكثر 300قرار منذ تعطيل السلطة التشريعية.

وأكدت نقابة المحاميين الفلسطينيين،استمرار فعاليتها الاحتجاجية رفضا للقرارات الأخيرة المتعلقة بالقضاء"ان نقابة المحامين الفلسطينيين وإذ تثمن عاليا موقف المحامين وتأييدهم لخطواتها الاحتجاجية تأمل من الرئيس عباس سحب هذه القرارات والعودة عنها، ورحب النقابة بالإسناد والتضامن الفعلي لمختلف النقابات المهنية التي عبرت عن خشيتها من حجم التغول والشوائب التي شابت التعديلات التي اقرت بمقتضى القرارات بقانون على قانون السلطة

القضائية وهيكلية النظام القضائي الفلسطيني، ما افقد القضاء استقلاله ومس بهيبة ومكانة القاضي باعتباره عنوان العدالة ومحققها.

وأعربت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ،عن دعمها لمجلس نقابة المحامين بشأن القرارات بقانون والمراسيم الخاصة بالشأن القضائي؛ باعتبارها تمثل انتهاكا صارخا لاحكام القانون الاساسي الفلسطيني،وتناقضها مع المعايير والمبادىء الدولية الاساسية الصادرة عن الامم المتحدة ذات الصلة باستقلال السلطة القضائية،

السفير محمد العمادي، رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة

وصل الى قطاع غزة في زيارة جديدة رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة السفير القطري" محمد العمادي"، ووقع عقد اتفاق مشروع انشاء مستشفى" الشيخ جاسم بن حمد "العام بمدينة رفح جنوب قطاع غزة، وتبلغ تكلفة المشروع 24 مليون دولار، وكان مدير عام الهندسة والصيانة بوزارة الصحة بغزة م .بسام الحمادين، قد أوضح أن المستشفى في رفح سيكون اسمه المعتمد مستشفى حمد بن جاسم العام، بناء على طلب الإخوة الداعمين في مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية القطرية؛وقال الحمادين" هذا المستشفى سيخدم سكان محافظة رفح وجاء نتيجة احتياج السكان لإيجاد تخصصات طبية غير موجودة في مشافي رفح، ونتيجة المعاناة وخاصة في فترات الأزمات والحروب، وكان ذلك ملاحظا في عدوان الاحتلال على قطاع غزة عام 2014".

في لقاءات منفصلة، بحث السفير محمد العمادي، مع كلٍ من" سفين كون فون بورغسدورف، ممثل الاتحاد الأوروبي "في الأراضي الفلسطينية، وكذلك" جون كلارك"، ممثل الرباعية الدولية بالقدس ورام الله، كما والتقى" تور وينزلاند"،المنسق الجديد لعملية السلام في الشرق الأوسط ؛ وفي ذات السياق، اجتمع مع القنصل الفرنسي" رينيه تروكاز"، كما التقى" كييس فان بار"، ممثل هولندا لدى فلسطين، وأكد أمامهم بأن سوء الوضع الإنساني بغزة هو الذي يدفع دولة قطر للمسارعة في تقديم المساعدات الإغاثية والطارئة لسكان القطاع، موضحا حجم المساعدات

الفرنسية والقطرية المقدمة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" أونروا "وجهود الدولتين لدعمها بشكل مباشر لتنفيذ مشاريع مختلفة في قطاع غزة.

وخلال اللقاءات، استعرض السفير العمادي آخر تطورات الأوضاع الصعبة التي يعيشها سكان قطاع غزة، وناقش معهم سبل تخفيف هذه الأزمات، كما بحث معهم مستجدات أزمة الكهرباء في غزة والحلول المقترحة لإنهائها، ومنها تنفيذ مشروع خط الغاز لمحطة الكهرباء بغزة والرؤية الجاري العمل عليها مع جميع الأطراف، بهدف تقليل تكلفة توفير الكهرباء مع زيادة الكميات الواردة للقطاع.

وأشار السفير العمادي خلال لقاءاته إلى ما قامت به دولة قطر مؤخرا من إعلانها تقديم منحة جديدة بقيمة 360 مليون دولار لسكان قطاع غزة، مؤكدا أن دولة قطر ستبدأ قريبا المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع إنشاء وتجهيز مستشفى حمد بن جاسم العام في مدينة رفح جنوب القطاع، كما ستفتتح خلال الأيام المقبلة مركز نورة بنت راشد بن محمد الكعبي لغسيل الكلى.

وتأتي لقاءات السفير العمادي ضمن سلسلة الاجتماعات والاتصالات التي يُجريها مع كافة الأطراف لإنقاذ الوضع القائم، وتأكيده على حرص دولة قطر على توحيد كافة الجهود المحلية والدولية لمعالجة الأزمات التي يعيشها سكان القطاع

انتخابات العدو

أغلق باب القوائم في 4 شباط؛ بيّن استطلاع للرأي نشره معهد" دايركت بولس"، يوم الأحد 07/02/2021، أن تحالف رئيس الحكومة ، بنيامين نتنياهو، قادر على تشكيل حكومة بمشاركة حزب" يمينا"، برئاسة نفتالي بينيت؛وجاءت نتائج الاستطلاع على النحو الآتي :الليكود 31،" يش عتيد14 "،" تكفاه حدشاه14"،"يمينا11"،"يسرائيل بيتينو9"،"شاس8"،المشتركة7،"يهدوت هتوراه7"،العمل 7،الصهيونيّة الدينيّة و"كاحول لافان"؛و"الموحّدة)"الإسلامية الجنوبيّة4(،بينما لا تتجاوز"ميرتس "نسبة الحسم،وتحصل على 2.9%من الأصوات؛ ويحصل معسكر يرأسه نتنياهو ويضمّ" يمينا "و"شاس "و"يهدوت هتوراه "

والصهيونيّة الدينية على 61 مقعدًا، ما يعني أن تشكيل حكومة نتنياهو المقبلة رهن مواقف بينيت، الذي يرشّح نفسه لرئاسة الحكومة، ولن يتمكّن نتنياهو من دونه من تشكيلها.
وكتب المعهد أن الاستطلاع ركّز على المجتمعين العربي والحريديّ، واليهود المهاجرين من الاتحاد الأوروبي سابقًا.

استطلاع معاريف الأسبوعي

وأظهرت نتائج الاستطلاع الأسبوعي لصحيفة" معاريف "العبرية، استقرار حزب الليكود، وحفاظه على المكان الأول، بحصوله على أعلى مقاعد الكنيست الرابعة والعشرون؛ وستكون النتائج على النحو التالي :الليكود 29 مقعدا، يش عتيد16 ، تكفاه حدشاه16 ، يمينا11 ، المشتركة10 ، يسرائيل بيتنا8 ، شاس8 ، يهدوت هتوراة7 ، العمل6 ، ميرتس5 ، تحالف القوة اليهودية 4 مقاعد ؛ وحول الشخصية الأنسب لرئاسة الوزراء، صوت الجمهور كالتالي:

47%نتنياهو 42% – جدعون ساعر

56%نتنياهو 36% – يائير لبيد

43%نتنياهو 39% – نفتالي بينت

" الأونروا "تحذر من خطورة وضعها المالي

حذرت نائب المفوض العام لوكالة" الأونروا"، ليني ستينيث، من خطورة الوضع المالي،الذي وصل لدرجة أنها باتت بالكاد تستطيع توفيررواتب موظفيها ؛وعرضت خلال لقائها بممثلي الدول المضيفة للاجئين، أبرز ملامح موازنة البرامج للوكالة، للعام2021 ، والمقدرة بنحو 806 ملايين دولار أمريكي، وهو نفس الرقم للعام2020 ، فيما تقدر احتياجات الوكالة الحقيقية للعام الحالي بنحو 881 مليون دولار، منها 806 ملايين لموازنة البرامج،ونحو 75 مليونا لتغطية عجزمراحل من العام2020 ، وأنه فيما يتعلق بموازنة الطوارئ،فإن الوضع ما زال غامضا ؛وقالت إن محدودية التدفق المالي القائم للوكالة، سيؤدي الى مواجهة أزمة تدفق نقدي مع حلول شهر آذار، وستزداد مع حلول شهر حزيران،عازية ذلك للفجوة في المساهمات العالمية لدعم الأنشطة

الإنسانية العالمية الناجمة عن تبعات جائحة كورونا،الأمر الذي سيضطر الوكالة للإقدام على تدابير تقشفية.

من جهته، حذر المدير العام لدائرة الشؤون الفلسطينية،رفيق خرفان، من أي تقليص تقدم عليه الوكالة فيما يتعلق بخدماتها التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين،خاصة في هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة التي خلفتها جائحة كورونا، وقبل أن تستنفد الوكالة كل السبل الممكنة والمتاحة للتواصل مع المانحين لتوفير التمويل اللازم لها؛وأشار الى إن الآمال معقودة في هذا السياق على مخرجات المؤتمر الدولي لدعم الوكالة، المنوي تنظيمه قريبا برعاية أردنية-سويدية، وكذلك على الاحتمالات القوية لجهة استئناف الولايات المتحدة دعمها المالي الهام للوكالة.

وعلى صلة قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية **نيد برايس**، إن الإدارة الأميركية" تخطط لتجديد المساعدات الإنسانية للفلسطينيين لأن في ذلك مصلحة أمريكية "؛وأن" أسلوب الإدارة السابقة بوقف تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، لم يؤدِ إلى أي تقدم سياسي ولم يحرز تنازلات من القيادة الفلسطينية بل أضر فقط بالمواطنين الفلسطينيين "؛وأوقف الرئيس عباس كل التعاملات السياسية مع إدارة الرئيس دونالد ترامب بعد قراره في كانون الأول 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها.

وأوقفت الإدارة الأمريكية السابقة كافة المساعدات المادية للسلطة الفلسطينية ووكالة) الأونروا (كما أغلقت مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن والقنصلية الأمريكية في القدس .

مؤتمرالقمة الإفريقية الـ 34

أكدت قمة الاتحاد الافريقي الـ34، على إيجاد حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية وفقًا لمبادئ القانون الدولي،وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بما يؤدي إلى إنهاء كامل للاحتلال،الذي بدأ في العام1967 ، واستقلال دولة فلسطين،وعاصمتها القدس الشرقية،داخل

حدود4 حزيران1967 ، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين بما يتوافق مع قرار الأمم المتحدة رقم.(194)

و دعا البيان الختامي إلى استئناف مفاوضات ذات مصداقية بين الجانبين، من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط، من خلال آلية دولية متعددة الأطراف، بناء على الإجماع الدولي، وعلى أساس القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، الهادفة إلى حل جميع قضايا الوضع الدائم بشكل عادل ؛ ودعت القمة الأفريقية جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى الحفاظ على الوضع القانوني للقدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، واحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهذا الشأن، والامتناع عن أي عمل أو قرار من شأنه تقويض الوضع الشرعي للمدينة، ولا سيما الامتناع عن نقل السفارات من تل أبيب إلى القدس.

وناشد البيان الختامي سلطة الاحتلال بالوقف الفوري لجميع هذه الإجراءات غير القانونية والأحادية الجانب، بما في ذلك الاستفزازات والتحريض ضد المقدسات المسيحية والإسلامية، ولا سيما الحرم الشريف واحترام قدسية الأماكن المقدسة وحماية الأبعاد الروحية والدينية والثقافية الفريدة للمدينة، على النحو المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة باعتبارها مصلحة مشروعة للمجتمع الدولي ككل.

وناشد جميع الدول الأفريقية إنهاء جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع نظام الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني في أراضي دولة فلسطين، بما في ذلك القدس الشرقية، بما يتوافق مع أحكام الفقرتين 3 و 5من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334 ومقررات الاتحاد الأفريقي السابقة في هذا الصدد.

وأدان استخدام إسرائيل للقوة المميتة وغير المشروعة وغيرها من القوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك ضد المدنيين الذين يتمتعون بوضع حماية خاص بموجب القانون الدولي، والذين لا يشكلون تهديداً وشيكاً على الحياة.

ودعا إلى المساءلة عن هذه الأعمال غير القانونية وكذلك عن الأفعال التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مؤكدا أن إسرائيل، سلطة الاحتلال، مسؤولة بشكل كامل عن أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم ويجب عليها اتخاذ تدابير تشمل مصادرة الأسلحة بهدف منع أعمال العنف غير القانونية التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون وضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وجددت القمة الأفريقية دعمها لمبادرة الرئيس عباس من أجل السلام، التي قدمت إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 20 فبراير 2018 والتي تدعو إلى عقد مؤتمر دولي في الوقت المناسب لإطلاق عملية سياسية متعددة الأطراف ذات مصداقية على أساس الاختصاصات القديمة العهد والمعايير الواضحة المنصوص عليها في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وضمن إطار زمني محدد بهدف الإسراع في التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة.

وأكد القادة والزعماء الأفارقة في مشروع القرار الأفريقي حول الوضع في فلسطين والأراضي المحتلة رفض أي حلول غير عادلة أو جزئية، بما في ذلك ما يسمى» صفقة القرن«، وقالوا »سنعمل بلا كلل مع الجهات الدولية الفاعلة الأخرى لضمان استقلال دولة فلسطين داخل حدود 4يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية؛ وندعو إلى وقف جميع الإجراءات والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ونحث، في هذا السياق، على تعبئة العمل الدبلوماسي لإحياء عملية السلام والحفاظ على حل الدولتين داخل حدود قبل عام 1967 والتعجيل بتحقيق السلام العادل والدائم.

وكرر البيان أن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحابا إسرائيليا كاملا من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة إلى خط 4 يونيو1967 ، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي التي لا تزال محتلة في جنوب لبنان.